السياسة الاقتصادية لليابان تجاه دول جنوب شرق آسيا (1951–1978)

أ.م.د. صلاح خلف مشاي أ.م. مشتاق طالب حسين الخفاجي

جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

The Japanese Economic Policy Towards the Countries of South East of Asia (1978- 1951)

Ass.Prof.Dr. Salah Khalaf Meshay

Ass.Prof. Mushtaq Talib Husein Al-Khfaji

University Of Babylon/ Colleg of Education and Human Sciences

Abstract

The Japanese foreign economic policy towards the countries of south east of Asia is an important factor of making Japan a strong economic power in Asia after the second world war. Also, it played role in essential changes in the economy of this part of the world.

المقدمة

نطاق البحث وتحليل المصادر

إن السياسة الاقتصادية الخارجية اليابانية تجاه دول جنوب شرق آسيا شكلت عاملاً أساسياً من عوامل صعود اليابان السريع كقوة اقتصادية مهيمنة في آسيا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. كما انها ساهمت بإحداث تحولات جوهرية في الاقتصاد الاقليمي والدولي، هذا الأمر أدى لدحض العديد من النظريات، وتقليل الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية.

من أجل لفهم وتقدير السياسة الاقتصادية اليابانية في منطقة جنوب شرق آسيا، فإن هذا الأمر يتطلب مراجعة لدور الدبلوماسية اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية، والظروف الدولية التي تحركت اليابان خلالها فتم اختيار عام 1951 ليكون بداية للدراسة كونه شهد توقيع لمعاهدة السلام في سان فرانسيسكو بين اليابان والولايات المتحدة الامريكية كما انه شكل مرحلة اعادة بناء الاقتصاد الياباني في حين تم اختيار عام 1978 ليكون نهاية للدراسة لانه شهد انتهاء فترة حكم رئيس الوزراء الياباني تاكيو فوكادا Takeo Fukuda فضلا عن انه مثل مرحلة تجاوز الاقتصاد الياباني للمرحلة الاقليمية والانطلاق نحو الاقتصاد العالمي. فكان المبحث الأول (التمهيدي) استعراض للتطورات الاقتصادية لليابان ابان فترة الاحتلال الامريكي 1945–ايلول 1951، وابرز الاجراءات التي اتخذتها سلطات الاحتلال لتفتيت اقتصاد ذلك البلد المتمثلة بحل الشركات الكبرى اليابانية(الزايبتسو)،وما هي ابرز التحولات التي طرأت على الساحة الدولية بعد عام 1948 لتجبر الولايات المتحدة الامريكية على تغير سياستها وتعيد بناء الاقتصاد الياباني وصولا الى توقيع معاهدة السلام مع اليابان في سان فرانسيسكو (ايلول عام 1951) لتنهي بها مرحلة الاحتلال وشروط الاستسلام وتبدأ مرحلة اعادة البناء الاقتصادي في اليابان.

ومع بداية مرحلة النهوض الياباني جاء المبحث الثاني ليسلط الضوء على استخدام السياسيين اليابانيين للعامل الاقتصادي في السياسة ونشأة ما عرف بالسياسة الاقتصادية اليابانية تجاه جنوب شرق اسيا تشرين الاول 1951–1978 وماهي ابرز عوامل نجاح تلك السياسة على المستوى الداخلي والمتمثلة بمجلس الوزراء Council of ministers ووزارة التجارة الدولية والصناعة Ministry of International Trade and Industry ووكالة التخطيط الاقتصادي Economic Planning Agency وعلى المستوى الخارجي والذي تمثل ايضا بمصرف التنمية الاسيوي (Asien Development bank) والبنك الدولي والأدوات الدبلوماسية (وزارة الخارجية) والادوات الاقتصادية، اذ ركز هذا المبحث على ابرز مهام هذه العوامل وواجباتها ودورها في السياسة الاقتصادية الخارجية لليابان.

في حين جاء المبحث الثالث ليتطرق الى التطبيق العملي لسياسة اليابان الاقتصادية تجاه جنوب شرق اسيا تشرين الاول 1951–1978 وتم تقسيمه الى مرحلتين الاولى تبدأ مع استكمال مرحلة رئيس الوزراء الياباني يوشيدا شيجيرو والى

انتهاء فترة حكم رئيس الوزراء هاياتو ايكيدا(1960–9 تشرين الثاني 1964) اما الثانية تبدأ بتولي اسكو ساتو (10 تشرين الثاني1964–1972) منصب رئاسة الوزراء وتنتهي بنهاية فترة حكم تاكيو فوكادا (1976–1978) وخلال المرحلتين تم استعراض اجراءات الحكومات اليابانية من اجل تشجيع التجارة مع دول جنوب شرق اسيا وكذلك تتبع تلك التجارة من خلال التعويضات والقروض والمساعدات والاستثمارات التي منحتها اليابان لدول جنوب شرق اسيا كما تضمن المبحث العديد من الجداول الاحصائية التي تبين حجم تلك المساعدات.

المبحث الاول (التمهيد)

السياسية الاقتصادية لليابان بعد الحرب العالمية الثانية 1945–ايلول1951

تغيرت جميع السياسات اليابانية ومنها الاقتصادية تجاه العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 وذلك جراء احتلالها من قبل الولايات المتحدة الامريكية التي قامت بتحديد الإطار العام لتلك السياسات[1].

فعلى إثر إعلان الإستسلام، دخلت قوات الإحتلال الأميركي للاراضي اليابانية في السادس من أيلول ١٩٤٥ تحت إمرة الجنرال دوكلاس ماك ارثر Mac Arthur)(Douglas 1880–1964) الذي تولى القيادة العليا لقوات التحالف، ومع أن اليابان من الناحية النظرية خضعت لحكم الحلفاء، الى أن الولايات المتحدة الأميركية تولت زمام إدارة الإحتلال من الناحية الفعلية . وبموجب ذلك إتخذ الجنرال ماكارثر الذي أصبح الحاكم الفعلي لليابان عن طريق القيادة العامة عدد من القرارات الرامية إلى إلغاء النظام السياسي القائم آنذاك، بحيث لا يسمح بعودة النزعة العسكرية، والتوسعية على حساب دول الجوار مرة أخرى[2].

وفي هذا السياق عّمدت قوات الإحتلال إلى تنفيذ برنامج **"إصلاحي"**، تجسد في ثلاثة محاور رئيسة (العسكرية، السياسية، الإقتصادية)، إذ أكد الأول على نزع سلاح الجيش الياباني وحلّ المؤسسة العسكرية وكبح نزعتها التوسعية، من هنا سعت سلطات الاحتلال الأمريكية إلى إضفاء الطابع الديمقراطي في اليابان عن طريق نزع سلاح الجيش الياباني وتسريح افراده وإلغاء وزارتي الجيش والبحرية ومحاكمة مجرمي الحرب اليابانيين وإقفال المصانع التي تنتج الاسلحة، ومن هنا نجحت في كسر قواتها العسكرية[3].

في حين حاول الثاني نشر الديمقراطية في المؤسسات الحكومية، ودعا الثالث ظاهريا إلى تهيئة الظروف اللازمة للنهوض بالإقتصاد الياباني وإنعاشه[4].

وبقدر تعلق الأمر بالمحور الإقتصادي موضوع الدراسة، عانت اليابان آبان الإحتلال الأميركي ركوداً إقتصادياً خطيًرا، تجسد في الزيادة الكبيرة لنسبة البطالة، لاسيما بعد عودة ثمانية عشر مليون عامل إلى الزراعة من مجموع سكان اليابان البالغ آنذاك ثلاثة وسبعون مليون نسمة، شكل أغلبيتهم منتسبي وحدات الجيش التي تم تسريحها، فضلاً عن عمال المصانع الحربية التي أغلقت أبوابها .من جانب آخر خيّم شبح المجاعة على اليابان عقب إنخفاض إنتاج الرز عام ١٩٤٦ إلى مستوى لم تشهده اليابان منذ ثلاثين عام خلت. ويُعزى سبب ذلك إلى تدهور الأنشطة الزراعية التي تعتمد على الأسمدة، ما آسهم في تفشي ظاهرة السوق السوداء، إذ احتكر المزارعون محاصيلهم و رفضوا بيع حصصهم المقررة إلى الحكومة، بهدف الحصول على أسعار أعلى من

(1) Daniel I. Okimoto, The Economics of National Defense, in Daniel I. Okimoto, ed., Japan's Economy: Coping with Change in the International Environment (Boulder, Colorado: Westview Press, 1982), pp. 234-240.

(2) كاظم هيلان السهلاني، سياسة الاحتلال الأمريكي في اليابان 1945-1952، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، 2008، ص85-89.

(3) Robert A. Scalapino, The American Occupation of Japan-Perspectives after Three Decades," Annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol. 428,.1976, pp. 104-113; Kent E. Calder, "Japanese Foreign Economic Policy Formation: Explaining the Reactive State," World Politics, Vol. 40, 1988: p.p526-528.

(4) عباس فنجان صدام الامارة، أوضاع اليابان الإقتصادية في عهد الإحتلال الامريكي 1945-1952، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، ص55-60.

خلال بيعها بطرق غير مشروعة، فضلاً عن عدم ثقة المزارعين في قدرة الحكومة على دفع أثمان محاصيلهم، مما ادى الى ارتفاع الاسعار عام 1947 وبمعدل 40 لكل ثلاثة اشهر في الوقت الذي شهدت فيه اليابان أزمة الطاقة من خلال تناقص إنتاج الفحم من أربعة ملايين طن شهرياً الى مليون طن مطلع عام ١٩٤٦[1].

وفي السياق نفسه شهدت اليابان في نهاية الحرب تضخماً مالياً، إذ هرعَ السكان إلى المصارف لسحب إيداعاتهم المصرفية، في الوقت الذي عانت فيه الحكومة من ضعف السيطرة على أغلب مؤسساتها الوطنية، لاسيما المصارف التي إستنفذت الأموال المودعة فيها .بسبب النقص الحاد في السلع الاستهلاكية وقلة الاستيراد، وضعف التحكم بالسوق، وفقدان السيطرة على الأموال، مما فرض على الحكومة اليابانية لاسيما بعد إغلاق مصانع إنتاج المعدات الحربية على يد قوات الإحتلال، دفع التعويضات إلى الشركات والإفراد[2].

عّدت قوات الإحتلال إن وجود الإحتكارات الكبرى، وإنعدام النقابات العمالية عوامل أساسية أدت إلى عسكرة الإقتصاد الياباني، لذا عمدت الى تصفية الزايبتسو(الشركات الكبرى) للحيلولة دون إستخدامها لاحقا أداة للدفع باتجاه الإطماع العسكرية التوسعية .وعليه شكلت لجنة التعويضات التي أصدرت في الثالث من تموز ١٩٤٧ قرارا بحلّ جميع الشركات الكبرى، لاسيما شركات ميتسوي وميتسوبيشي، وإقالة عمالها وتقسيم ممتلكات الأولى إلى ثلاث وعشرين شركة، والثانية إلى تسع وثلاثين شركة أصغر حجماً، وتحويل رؤوس أموال ثلاث وثمانون شركة إلى اللجنة، نظير حصولها على سندات حكومية أمدها عشرة أعوام، وسوغت قوات الإحتلال تلك القرارات، بأنها تجسيد لسعيها إلى ضمان مشاركة جميع افراد المجتمع في بناء الإقتصاد اليابان، فضلاً عن ذلك صدر قانون نقابة العمال الذي أصبح ساري المفعول في الأول من آذار ١٩٤٦، إذ أكد على حقوق واسعة للعمال، لاسيما حق التنظيم والتظاهر، وفي ظل ذلك القانون نمت الحركة العمالية بسرعة ووصل عدد المنتسبين إلى نقاباتها بعد عام من صدور القانون نحو ستة ملايين عامل[3].

ومن جهته شهد القطاع الزراعي تدهوراً كبيراً، إذ أدى تسُخير كل منتجاته في خدمة المجهود الحربي، إلى أزمة غذائية حادة طالت نتائجها السلبية قطاع الفلاحين الصغار الذين شكلوا نسبة كبيرة من المجتمع الياباني وفي ضوء ذلك حاولتْ سلطة الإحتلال إيجاد نظام زراعي أكثر منفعة وموائمة للأوضاع الإقتصادية، فأصدرت في الحادي والعشرين من تشرين الأول ١٩٤٦ قانون الإصلاح الزراعي الذي ألزم الإقطاعيين بيع أراضيهم التي لا يقيمون فيها، لاسيما التي تزيد مساحتها عن (10000) دونم[4].

ومن اجل ترسيخ هذه الاجراءات وجعلها تساهم في تشكيل السياسة الخارجية في فترة ما بعد الحرب في اليابان، تضمن الدستور الياباني الجديد الذي صاغته سلطات الاحتلال الامريكي في المادة رقم (9) أن يُعلن اليابان عن تخليه عن فكرة الحرب[5]. ان المادة التاسعة تلك كان لها وبدون شك تأثير على تطوير السياسة الأمنية اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية، وساعدت هذه المادة ايضا في تشكيل وتأسيس التقليد الدبلوماسي الياباني الجديد الذي يُعلن "**لا للحرب**" [6]، هذه المثالية كانت واضحة جدا في الحماسة التبشيرية للاحتلال والأهداف المثالية لها كما عبر عنه الجنرال ماك آرثر رئيس سلطة الاحتلال الامريكي في اليابان:

(1) وسام هادي عكار، تطور سياسة اليابان الاقتصادية 1952-1973،اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى جامعة بغداد كلية التربية ابن رشد 2014،ص61-64.
(2) المصدر نفسه، ص64، عباس فنجان صدام الامارة، المصدر السابق،ص65.
(3)عباس فنجان صدام الامارة، المصدر السابق،ص65.
(4) المصدر نفسه.
(5) Sueo Sudō, Southeast Asia in Japanese security policy, Singapore, 1991, p. 4
(6) Donald C. Hellmann, Japanese Security and Postwar Japanese Foreign Policy Berkeley: University of California Press, 1977, p. 323.

" **"أنه من أهداف الاحتلال هو الإصلاح الكامل للشعب الياباني – الإصلاح من عبودية الإنسان لحرية الإنسان، من عدم النضج الذي يأتي من التعاليم والأساطير وما يتعلق بها من طقوس لنضج المعرفة المستنيرة والحقيقة، من الإيمان بالقضاء والقدر بصورة عمياء والحرب إلى التعايش حسب دستور السلام الأمريكي الواقعي** " [1]".

وكانت نية الأمريكان الذين وضعوا دستور السلام الياباني جعل اليابان "**سويسرا الشرق**"، في ذلك الوقت، لذا أراد الأمريكيون أن يكون لليابان دور في عدم التدخل في الشؤون الداخلية لمناطق شرق آسيا[2].

ولكن شهد عام 1948 تحولاً واضحاً في سياسة الاحتلال الأميركي،من سياسة العزلة إلى بناء اليابان وإنعاش اقتصادها، ولقد وقفت وراء هذا التحول مجموعة من الأسباب، تضافرت في مجموعها لتشكل ضغطاً متصاعداً على الولايات المتحدة لتغيير سياستها في اليابان، وتبني سياسة تهدف إلى إعادة إدخال اليابان إلى المجتمع الدولي، كعضواً فاعلاً فيه[3].

وقد تنوعت أسباب التحول من أسباب تتعلق بأوضاع الولايات المتحدة الداخلية، إلى أخرى تتعلق بأوضاع اليابان، والأوضاع الإقليمية في الشرق الأقصى والعالم. فعلى مستوى الداخل الأميركي، كانت الضغوط تتأتى بسبب أداء اليابان الضعيف في المجال الاقتصادي. فقد كان مؤشر الإنتاج الصناعي 45%،الصادرات بنحو 10%، والواردات نحو 30 %، من متوسط الأعوام 1930–1934. كما أدى تصاعد التضخم إلى رفع الأسعار إلى تسعين مرة أعلى من معدلها العام في نهاية الحرب[4].

وبصورة عامة كانت مبادرة اليابانيين لمعالجة مشكلاتهم محدودة، وادى هذا كله إلى جعل عبء مساعدة اليابان لسد حاجات المعيشة الأساسية يقع على عاتق الولايات المتحدة الامريكية، لا بل ان هذا العبء كان يتجه إلى الازدياد على نحو مطرد. وفي المقابل كانت أصوات المعارضة تتعالى حول المبالغ الكبيرة ألتي تصرف على عدو مهزوم(اليابان)، مقابل نتائج سلبية في غالبها[5]. وتزامناً مع هذه الضغوط، شهد الوضع السياسي الأميركي الداخلي، منذ عام 1946 تحولاً هاماً، عندما حقق الجمهوريون نصراً انتخابياً في مجلسي النواب والشيوخ، الذي على أثره صارت الأغلبية في المجلسين لهما، لتقلب الموازيين السياسية في الولايات المتحدة ثم في اليابان، ومن ثم كان بطبيعة الحال ان تكون الأغلبية الجمهورية في مواجهة الإدارة الديمقراطية، وان لا تمرر كل المشاريع بسهولة، مما دفع الإدارة الأميركية إلى الأخذ بنظر الاعتبار مواقف الجمهوريين في أي سياسة خارجية تنتهجها[6].

وعلى مستوى الأوضاع الداخلية في اليابان، كانت الأمور تتجه نحو انخفاض ملحوظ للتعاون مع الاحتلال، وتزايد التذمر الشعبي منه، بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية التي جعلت الشعب الياباني ينوء تحت وطاءتها. وازداد النشاط الشيوعي بشكل ملحوظ، في الوقت الذي أخذت فيه (التيارات الوسطية) تفقد شعبيتها في الشارع الياباني، الذي اخذ يبحث عن جهة سياسية ما تمتلك برنامجاً واضحاً وواقعياً لوضع اليابان في مسار جديد، يخرجها من واقعها المتأزم، لاسيما على المستوى الاقتصادي. فبعد ثلاث سنوات من الفوضى، وبعد ان انتهت صدمة الهزيمة، اخذ الشعب يطلب السكينة والمستوى المعاشي المناسب[7].

(1) Quited in Ibd., p. 324

(2) Igarashi Takeshi, "Peace-Making and Party Politics: The Formation of the Domestic Foreign-Policy System in Postwar Japan. 1985, p. 324.

(3) كاظم هيلان السهلاني، المصدر السابق، ص90.

(4) Howard B. Schonberger, Aftermath of War Americans and the Remaking of Japan 1945-1952, p163.

(5) Ibd.

(6) وسام هادي عكار، المصدر السابق، ص66.

(7) Memorandum by the chief of the Division of Northeast Asian affairs (Bishop) to the Director of the office of Far Eastern affairs (Butterworth), Top Secret, February 18, 1949, in**: F.R.U.S**, Vol. VII, Pp.659-662.

وترافقت هذه التحولات في الداخل الأميركي والياباني، مع التحولات الكبيرة والسريعة التي كان يشهدها الوضع العالمي، نتيجة نمو التوتر بين الشرق ممثلاً في الاتحاد السوفيتي ذي الأيديولوجية الشيوعية والدول الحليفة له، والغرب المتمثل في الولايات المتحدة ذات الإيديولوجية الرأسمالية والدول الحليفة لها (الحرب الباردة). ففي أوربا كانت الأوضاع تتدهور بسرعة، إذ تمكن الاتحاد السوفيتي من تحقيق نجاحات مهمة في أوربا الشرقية والوسطى التي صارت عملياً تابعة له في عام 1948. وفي حزيران من العام نفسه، فرضت القوات السوفيتية حصاراً على المناطق الالمانية التي كانت محتلة من باقي الحلفاء الآخرين من برلين[1]، بينما كانت ايطاليا وفرنسا تعانيان من الاضطرابات التي كان الشيوعيون يقومون بها، فكان الشعور بالقلق وعدم الاستقرار يهيمن على اوربا[2]، وقد أدى تدهور الأوضاع فيها إلى التهديد بحرب عالمية ثالثة[3]. وفي الشرق الأقصى، كان الشيوعيون بقيادة ماوتسي تونغ يفرضون سيطرتهم على شمال الصين في 1948، في الوقت الذي كانت فيه القوات الحكومية تتقهقر وتتراجع[4]، واستمر الامر كذلك الى ان سقطت الصين واعلن ماوتسي تونغ قيام الجمهورية الشعبية الصينية في عام 1949 التي اعترف بها الاتحاد السوفيتي فوراً، بينما رفضت الولايات المتحدة الاعتراف بها[5].

وفي حين كانت هذه التحولات على المستوى العالمي تشير إلى تغير كامل في النظام العالمي، وكانت اليابان بعيدة عن هذه التحولات منذ الاستسلام، فعزلت تقريباً كلياً عن رياح التغيير، ولذلك كان لابد من الرضوخ للضغوط القوية لإعادة إدخال اليابان في العالم وتحولاته[6].

وهكذا بدأت الولايات المتحدة الامريكية في إعادة النظر في سياسة الاحتلال، وموقع اليابان العالمي عندما أعلنت في 21 كانون الثاني عام 1948 ان قدرة اليابان العسكرية قد دمرت كلياً، وأحرز تقدم في إقامة المؤسسات السياسية والاقتصادية التي من شأنها ان تسمح بقيام "**يابان ديمقراطية مسالمة، قادرة على تحمل مسؤولياتها كعضو فاعل في المجتمع الدولي**"، إلا ان ذلك لا يمكنه ان يكتمل دون مساعدة اليابان على إنشاء اقتصاد يحقق الاكتفاء الذاتي ومستوى معيشة مناسب، فالصناعة والتجارة اليابانية غير قادرة بعد على إدامة الاقتصاد الياباني، واليابان ليست في وضع يمكنها من المشاركة الفعالة في التجارة العالمية، " **وهذه الفوضى الاقتصادية في اليابان يتحملها الشعب الأميركي فقط، الذي يمول استيراد الغذاء والمواد الأخرى لمنع انتشار الأوبئة والاضطرابات**"[7].

---

(18) قسمت المانيا بعد احتلالها إلى أربع مناطق احتلال، تقاسمها الاتحاد السوفيتي الذي كانت له الحصة الاكبر (40%)، والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. وبسبب اختلاف الحلفاء على سياسات الاحتلال في المانيا، فرض الاتحاد السوفيتي حصارا على المناطق الغربية من برلين لمدة عام كامل، وتحدى الحلفاء الغربيين هذا الحصار من خلال إقامة جسر جوي لتامين توفير الحاجات المعاشية لسكان غرب برلين، مما أدى إلى فشل الحصار السوفيتي. للتوسع ينظر:

The United States Note On The Berlin Blockade And Airlift, July6, 1948, in: U.S. Department of State, Department of State Bulletin, vol. 19, no. 472 , Washington, 18 July 1948, Pp. 85-86;

حسين عبد القادر محي التميمي، **السياسة** الأمريكية تجاه المانيا **1941-1949**، أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة البصرة،، كلية الآداب، 2007، ص 120-157.

(19) عباس فنجان صدام الامارة،المصدر السابق،ص69.

(20) رغد فيصل عبد الوهاب نفاوة، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه اوربا الغربية في عهد الرئيس الأمريكي هاري. اس. ترومان 1945-1952دراسة تاريخية سياسية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الآداب، 2005، ص 222-285.

(21) للتوسع في أوضاع الصين في هذه الحقبة ينظر:

Immanuel C. Y. Hsu**, The Rise of Modern China**, Second Edition, Oxford University press, (New York, 1975), Pp. 747-775;Tetsuya Kataoka, **Resistance and Revolution in China, The Communists and the Second United Front,** University California press, (California, 1974) ; Edward A. McCord, ***The Power of the Gun: The Emergence of Modern Chinese Warlordism,*** University of California Press, (California, 1993); Chang-tai Hung, ***War and Popular Culture: Resistance in Modern China, 1937-1945****,* University of California Press, (California, 1994).

(5) Ibid

(6) Ibid.

(7) Statement to be made to Far Eastern Commission by United States Member and transmitted to SCAP for information and released for publication, January 21, 1948, in: Ibid, Vol. VII, Pp.654-656.

كما طلبت الولايات المتحدة من الدول الغربية، بذل كل جهد لازم، لتحقيق الاكتفاء الذاتي لليابان على المستوى الاقتصادي. كما وحرصت على تقديم العون والأسواق من أجل تعزيز اليابان كحليف وجعله يدخل في النادي الصناعي البعيد عن النادي الشيوعي أو السوفيتي[1]. في نفس الوقت كانت السياسة الاقتصادية الأمريكية تجاه اليابان تلتزم بأسلوب التطوير والإرشاد وتسهيل دخول اليابان في أسواق جديدة على المدى الاستراتيجي خاصة في مناطق شرق آسيا وهذا الموقف كما يرى الأمريكيون سيكون أكثر تأثيراً من السياسية والعسكرية على مستوى العالم. كما استفادت اليابان من العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة، والتي ساعدت في الإنعاش والتنمية اليابانية من خلال توفير سوقاً قوية للسلع اليابانية مما ساعد في حصول اليابان على النقد الأجنبي الذي ساهم في تطوير الاقتصاد الياباني[2].

فضلا عن ذلك بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في تشجيع اليابان على مزيد من المشاركة في شؤون المنطقة، وذلك لنقل اليابان إلى موقف الريادة في المجالات الاقتصادية الآسيوية[3].

ويمكن القول أن اليابان كانت هي المستفيد الأول من تلك التغيرات ومن النظام الدولي الجديد ولاسيما بعد ان برزت الولايات المتحدة الامريكية كقوة في العقود الثلاثة التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية، اذ يمكن الاستفادة منها من اجل اعادة ترتيب الاوضاع اليابانية اذ ان الولايات المتحدة الامريكية كانت أقوى دولة في العالم قادرة على إعادة التنظيم والترتيب باستخدام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالإضافة إلى المؤسسات الاقتصادية الأخرى وحلف الناتو وشبكات التحالف مع المؤسسات العسكرية الأخرى والأمم المتحدة والمنظمات والمؤسسات السياسية الأخرى[4].

فضلاً عن ذلك استفادت اليابان من امكانات الولايات المتحدة العسكرية، اذ كانت اليابان محمية من التهديدات الخارجية من خلال المظلة العسكرية الأميركية، وبالتالي كانت قادرة على السيطرة على عدم تورطها في صراعات سياسية وعسكرية مع دول أُخرى بعد الحرب العالمية ومن هنا نجد أن اليابان أصبحت قادرة على التركيز في مهمتها الأساسية إلا وهي تحقيق النمو الاقتصادي[5].

ولم تستفد اليابان من الامكانات الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة الامريكية فقط بل كان للجانب السياسي حصة ايضا، فبدأت المحاولات لعقد مؤتمر دولي للتوقيع على معاهدة سلام مع اليابان لاسيما بعد اندلاع الحرب الكورية عام 1950، فأصبحت حاجة الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية الى قاعدة عسكرية حليفة لها في منطقة الشرق الاقصى امرا ضروريا فقام ممثل وزارة الخارجية الامريكية (جون فوستر دالاس) بجولات بين الدول الغربية نجح من خلالها بالتحضير لعقد مؤتمر دولي في سان فرانسيسكو حول اليابان[6]، وبالفعل اجتمعت اثنان وخمسون دولة في دار الأوبرا في سان فرانسيسكو من 4–8 أيلول 1951، ووقعوا على معاهدة للسلام مع اليابان[7]، وفي نفس اليوم (8 أيلول) وقّع في سان فرانسيسكو على معاهدة الأمن بين الولايات المتحدة واليابان، كما وقع بين الطرفين على اتفاقية تواصل اليابان من خلالها توفير الدعم لقوات الأمم المتحدة في كوريا [8].

(1) Donald C. Hellmann, Changing American and Japanese Security Roles in Asia: Economic Implications, Baltimore and London: The John Hopkins University Press, 1975.pp 17-35
(2) Ibid.
(3) Ibid.
(4) Ibid.
(5) Paul F. Langer, Changing Japanese Security Perspectives, California 1979, p.69.
(6)Ibid.
(7) Ibid.
(8)Shumpei Kuman, and Henry Rosovsky. eds.. The Political Economy of Japan: Cultural and Social Dynamics. Vol.3. Stanford, CA: Stanford University Press.1992,p178.

وتضمنت الاتفاقية الامريكية اليابانية البنود التالية:

1- يسمح لليابان ببناء قواعد عسكرية أمريكية داخل اراضيه، وكذلك بتواجد قوات أمريكية فيها تكون مهمتها المحافظة على أمن وسلامة الأراضي اليابانية ضد أي هجوم خارجي تتعرض له.
2- يمكن استخدام القواعد والقوات العسكرية الامريكية المتواجدة في الأراضي اليابانية من أجل المحافظة على الأمن والسلم في منطقة الشرق الأقصى.
3- عدم خضوع القوات الأمريكية المتواجدة في اليابان للقانون الجنائي الياباني.
4- لا يجوز لليابان منح أي قواعد أو السماح بمناورات عسكرية لأي دولة دون موافقة الولايات المتحدة الأمريكية.
5- ينتهي هذا الحلف عندما تقر أي من الدولتين الموقعتين عليه بقدرة الأمم المتحدة على حماية وسلامة الأرض اليابانية[1].

وبذلك اصبح لليابان دوراً جديداً تؤديه في العالم برعاية وبمساندة الولايات المتحدة الامريكية ولكن هذا الدور اقتصر على الجانب الاقتصادي في الجزء الاكبر منه واتجه في بدايته نحو العالم الاسيوي ولاسيما دول الجوار الياباني.

المبحث الثاني

استخدام العامل الاقتصادي في السياسة ونشأة ما عرف بالسياسة الاقتصادية اليابانية تجاه جنوب شرق اسيا تشرين الاول 1951-1978

أولاً / نشأة السياسة الاقتصادية اليابانية:

انتهجت اليابان سياسة خارجية مبنية على إعادة بناء بنيتها التحتية الاقتصادية وإعادة بناء مصداقيتها كعضو مسالم في المجتمع الدولي، بعد إيكال حماية الامن القومي الياباني الى القوات العسكرية الأمريكية ومظلتها النووية بموجب ميثاق الامن والتعاون المشترك الذي شكل إطاراً يحكم استخدام قوات الولايات المتحدة ضد التهديدات العسكرية الداخلية او الخارجية في المنطقة. فامتازت سياسة اليابان الخارجية بدبلوماسية خاصة تهدف الى ازالة الشكوك وتخفيف الاستياء من الدول الآسيوية المجاورة التي عانت من العدوان الياباني في الحقبة الامبريالية، ومالت تلك الدبلوماسية الى إقامة علاقات الصداقة مع جميع الدول الآسيوية مع إعلانها سياسة الفصل بين السياسة والاقتصاد والوقوف بشكل محايد بشأن بعض القضايا بين الشرق والغرب[2].

وخلال عقدي الخمسينات والستينات من القرن العشرين ارتكزت السياسة الخارجية اليابانية على ثلاثة مبادئ أساسية هي:

أولا: سياسة التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة لأسباب اقتصادية وأمنية.

ثانيا: تشجيع التجارة الحرة التي تلبي كافة احتياجات اليابان الاقتصادية.

ثالثا: ترسيخ التعاون الدولي من خلال منظمة الامم المتحدة التي قبلت عضوية اليابان فيها ١٨ كانون الأول ١٩٥٦ وغيرها من الهيئات المتعددة الاطراف [3].

إن التزام اليابان بالمبادئ الثلاث بشكل جيد ساهم في ظاهرة النمو والانتعاش الاقتصادي خلال العقدين الاولين بعد انتهاء الاحتلال، وكان السعي لتحقيق التنمية الشاملة هو الهدف الأعظم لليابان بعد مؤتمر سان فرانسيسكو الذي اوعزت قراراته الدول للمشاركة في إعادة بناء الاقتصاد الياباني، ولكن النفوذ الأميركي كان هو الأكثر أهمية والأكثر تأثيراً على مدى الاعوام العشر

(1Ibid

(2) Narayana Nagesh, Japan's Economic Diplomacy in Southeast Asia (New Delhi: Lancers Books, 1996), p. 2.

(3) Ohno Takashi, War Reparations and Peace Settlement: Philippines-Japan Relations 1945 – 1956 (Manila: Solidaridad Publishing House, 1986).

التي تلت عام 1951[1]. وبدى ذلك واضحا عندما قامت اليابان في الدخول في مفاوضات ثنائية مع العديد من الدول لإبرام أو تجديد معاهدات التجارة والملاحة، التي كانت قد ألغيت أو أوقفت خلال الصراعات الحربية[2]، كما ان الولايات المتحدة الأمريكية وفرت بصورة مباشرة وغير مباشرة كل العوامل التي من شأنها أن تُساعد على انتعاش الاقتصاد والتنمية في اليابان، اذ كانت أول بلد يوقع معاهدة للتجارة والملاحة مع اليابان في نيسان عام 1953[3].

فضلا عن ذلك نجحت اليابان وبمساعدة الولايات المتحدة الامريكية في الحصول على العضوية الكاملة في العديد من المنظمات الدولية الكبرى[4]. إذ نجحت في الحصول على عضوية كاملة في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) في تموز عام 1952، والى اللجنة الاقتصادية للشرق الاقصى، وصندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير في حزيران 1954، وأخيرا الدخول في اتفاقية التعريفات الجمركية والتجارة (الجات) في ايلول 1955 ولم يكن الانضمام لهذه المنظمات هو غاية الحلم الياباني فكانت اليابان في حاجة مستمرة لتطوير العلاقات الاقتصادية الثنائية مع العديد من البلدان الأخرى ولاسيما الاسيوية[5].

فضلا عن ذلك شجعت الولايات المتحدة الامريكية اليابان بالتوجه نحو الدول الاسيوية المجاورة ولا سيما دول جنوب شرق آسيا التي تتألف من الناحية الجغرافية من اثنين من المناطق الجغرافية: منطقة البر أو الأراضي والشواطئ الرئيسة أو جنوب شرق آسيا و(الهند الصينية)، وهذه المنطقة تضم دول: كمبوديا ولاوس وبورما (ميانمار) وتايلاند وفيتنام وشبه جزيرة ماليزيا والمنطقة البحرية من جنوب شرق آسيا أو أرخبيل الملايو وهذه المنطقة تضم دول مثل بروناي وماليزيا الشرقية، وشرق تيمور وإندونيسيا والفلبين، وسنغافورة.[6]. والخريطة رقم (1) توضح جغرافيا دول جنوب شرق آسيا الحديثة[7]:

(1) كان المبلغ الإجمالي لصادرات اليابان في الفترة من ايلول 1945 وحتى كانون اول 1950 فقط 1865 مليون دولار، في نفس الوقت كانت الواردات تُقدر بقدر 3.388 مليون دولار. من هنا نرى أن العجز قد وصل إلى 1523 مليون دولار. واستمر هذا الاقتصاد تحت العجز الذي عوضته المساعدات الأمريكية، والتي بلغت 1.954 مليون دولار خلال هذه الفترة. للمزيد من التفاصيل ينظر: Ibid

(2) من الجدير بالذكر أن العديد من الدول، بما في ذلك بعض الدول الأوروبية ذات التأثير الكبير كانوا متشككين جداً للبدء في التعامل وممارسة الأنشطة الاقتصادية والدبلوماسية مع اليابان، حيث أن اليابان كانت لها سمعة سيئة خلال فترة ما قبل الحرب. لا تزال هناك دول آسيوية عديدة ترى اليابان كقوة احتلال. للمزيد ينظر: Ibid

(3) Narayana Nagesh, op,cit,p15

(4) Ipid, p16

(5) Ipid.p,17

(6) خلال الحرب الباردة كانت مناطق جنوب شرق آسيا معروفة على أنها مناطق تتكون من الهند الصينية وبورما ودول الاسيان. ومع ذلك، فإن بعض الباحثين مثل دونالد هيلمان، جان شاتان، نارايانا ناجيش، مسايا شيرايشي يؤكدون أن كوريا الجنوبية وهونج كونج وتايوان ضمن هذه الدول بسبب هذا التوجه جاء الاهتمام الياباني بتنمية هذه البلاد اقتصاديا للمزيد ينظر: Ohno Takashi,op,cit,p33

(7) Ipid.

كما ان اليابان عدت دول جنوب شرق آسيا من الشركاء التجاريين المحتملين، ووفقاً لصانعي القرارات السياسية اليابانية نرى أن الدبلوماسية الاقتصادية في مرحلة ما بعد الحرب تحركت في خطوة واعية نحو استرضاء الدول المجاورة واختراق اقتصادها ومتابعة التعاون والتطوير الاقتصادي طويل الأمد مع دول جنوب شرق آسيا. ولتحقيق ذلك شرعت اليابان على العمل على ثلاث أبعاد:

لإعادة الدخول في اقتصاديات هذه الدول كان لابُد من توسيع دفعات الاصلاحات (التعويضات) التي عُرفت باسم بايشو كاراكيزي (baisho kara keizai e) (أو تعويضات الأعمال).

1. الابتعاد عن الصراعات السياسية والإستراتيجية في المنطقة.
2. تعزيز التعاون الاقتصادي مع هذه الدول مع الأخذ في الاعتبار التركيز على تحقيق اتفاقيات طويلة المدى[1].

فضلاً عن ذلك فقد توافقت نوايا كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان فيما يتعلق بالتعامل في منطقة غرب المحيط الهادئ، فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في أن تُقوي اليابان علاقاتها الاقتصادية مع الدول الغير شيوعية في جنوب شرق آسيا، وكانت هذه الرغبة تتوافق مع حاجات اليابان الاقتصادية آنذاك، كما كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في جعل اليابان قوة اقتصادية قادرة على منع التمدد الشيوعي المتمثل بالصين الشعبية[2].

ومع كل هذا الدعم الأمريكي لم يكن من السهل على اليابان أن تعود إلى العمل بحرية في المنطقة الاسيوية اذ كانت هناك العديد من الدول التي لديها ذكريات مريرة من الفظائع التي ارتكبها الجيش الياباني خلال فترة الحرب العالمية الثانية والتي تُعزز لدى هذه البلاد شعور قوي بالعداء تجاه اليابان[3]. كما ولم تكن التعويضات اليابانية وسيلة كافية لنسيان ذلك الميراث الاستعماري الياباني والحروب العسكرية الذان اخذا يقفان كحاجز يُحاول إبعاد اليابان ومنعها من اقامة علاقات وثيقة مع دول جنوب شرق آسيا[4].

ولكن مع ذلك وفي خلال عقد الخمسينات ركزت السلطات اليابانية على السياسة الاقتصادية باعتبارها العامل الأكثر أهمية للقيام بعلاقات مع دول المنطقة اذ عام 1951، ونشرت وزارة الشؤون الخارجية بياناً في العدد الأول من جريدتها الرسمية والتي تسمى (الجريدة الزرقاء) او الكتاب الازرق شددت فيه على أهمية السياسة الاقتصادية في عودة العلاقات مع دول الجوار، وأشارت هذه الصحيفة إلى ثلاثة مبادئ أساسية التي يتعين على اليابان أن تبني سياستها الخارجية على أساسها:

1. أنه ينبغي على اليابان أن تحترم الأمم المتحدة كمؤسسة محورية في تعزيز السلام والوئام في بين دول العالم.
2. ينبغي على اليابان تطوير علاقات متناغمة مع الدول الديمقراطية الليبرالية.
3. يجب عليها التصرف بشكل إيجابي كعضو في آسيا[5].

لقد وضعت الإدارة اليابانية هذه المبادئ الثلاثة لاسيما الثالث منها أمام عينيها بهدف المساهمة في تعزيز السلام والازدهار في المنطقة، وبدى ذلك واضحا حينما اكدت الجريدة الزرقاء في العدد الاول ايضا على أهمية تعزيز العلاقات مع الدول المجاورة وفقاً لمبدأ حُسن الجوار مع الدول الآسيوية: "**أن بلدنا ينتمي جغرافيا لنفس المنطقة فاليابان بلد آسيوي مثل بقية البلدان الآسيوية وعلاوة على ذلك، لدينا روابط نفسية قوية متصلة فالعلاقة بيننا وبين الجيران ليست تقارب جغرافي فقط ولكنه تقارب عنصري والثقافي. لهذه الأسباب، نجد أن المبدأ المذكور أعلاه يُساعد وضع اليابان للعمل كعضو في**

(1) Narayana Nagesh, op,cit,p20
(2) J.W. Dower, Empire and Aftermath: Yoshida Shigeru and the Japanese Experience, 1878-1954 (Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 1979), pp. 3-7.
(3) Narayana Nagesh, op. cit., p. 22
(4) Glenn D. Hook, Julie Gilson, Christopher W. Hughes and Hugo Dobson, Japan's International Relations: Politics, Economics, and Security (London and New York: Routledge, 2005), p. 217
(5) Donald C. Hellmann, Japan and East Asia: The New International Order (New York: Praeger Publishers, 1972), p. 105.

مجموعة دول آسيا. وان تطوير علاقات حُسن الجوار مع هذه الدول هي المهمة الأولى التي اتخذتها الحكومة اليابانية في الوقت الحاضر"(1).

وحول السياسة الاقتصادية، ذكرت الجريدة الزرقاء ايضا: "**بلدنا اليابان يتبع مبدأ المسالمة كخيار وحيد لتحسين الظروف المعيشية لعدد 90 مليون نسمة يعيشون في أربع جُزر صغيرة، فنحن نحتاج لتطوير الاقتصاد، والسلطة الوطنية لأن ذلك من شأنه يطمأن البلدان التي في الخارج. ونتيجة لذلك، فإن المهمة الثانية تمثلت في سياستنا الخارجية هي السياسة الاقتصادية والتي كانت تهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية وفقاً للضرورة التي يحتاجها اقتصاد بلادنا**" (2).

كما أشارت الجريدة نفسها على وجه التحديد إلى ضرورة تطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول الآسيوية هذه الضرورة تتمثل في أن الدول الآسيوية لديها علاقات وثيقة اقتصادية ومترابطة مع اليابان. هذا الأمر من شأنه أن يجعل صانع القرار السياسي الاقتصادي الياباني يسعى لدعم وتطوير العلاقات الموجودة، كما إن معظمهم الدول الآسيوية مستقلة حديثاً فهي في حاجة لتحقيق تنمية اقتصادية كافية[3]، وفي هذا الصدد تستطيع اليابان أن تُقدم التكنولوجيا المتقدمة في مجال الصناعة لزيادة فرص التعاون مع هذه الدول، علاوة على ذلك، إذا نجحت هذه الدول في بناء اقتصاد من خلال التعاون بين اليابان فإن ذلك معناه تطور لاقتصاد اليابان أيضاً. وهذا يؤكد العقيدة اليابانية التي تؤمن بأنه لا يُمكن تحقيق نمو وازدهار في اليابان دون التوافق مع دول الجوار في آسيا(4).

وهكذا بدأت اليابان في تطبيق السياسة الاقتصادية بشكل جدي والتحرك نحو دول جنوب شرق آسيا، وقد أطلق رئيس الوزراء الياباني كيشي شعار "**آسيا هي مركز الدبلوماسية**" (5).

ثانياً / عوامل نجاح السياسة الاقتصادية لليابان:

توافرت عوامل داخلية واخرى خارجية ادت الى نجاح سياسة اليابان الاقتصادية في هذه المرحلة الحساسة من تاريخها، ويمكن توضيح كل منهما بشكل مركّز ووافي في ما يأتي:

- **العوامل الداخلية:**

ا- مجلس الوزراء (Council of ministers):

يتولى مجلس الوزراء سلطة تنفيذ السياسة الخارجية وبنص الدستور الياباني على أن مجلس الوزراء يتولى المهام الرئيسة التالية:

1- تنفيذ السياسة الخارجية اليابانية.
2- عقد المعاهدات مع دول العالم(6).

فرئيس الوزراء الذي يرأس مجلس الوزراء يمارس دوراً هاماً في صناعة السياسة الخارجية اليابانية وذلك لاعتبارين:

1- إن الدستور يمنح رئيس الوزراء سلطة تعيين وزير الخارجية والوزراء الآخرين المعنيين بالشؤون الخارجية كوزير التجارة الدولية والصناعة.

---

(1) Ibid.
(2) Ibid
(3) كان شعار اليابان السابق هو **"آسيا للآسيويين"** التركيز على تنمية شرق آسيا كشعار سابق لوصف السياسة الخارجية لليابان في آسيا قبل الحرب العالمية الثانية.للمزيد ينظر: Ibid.
(4) Masashi Nishihara, The Japanese and Sukarno's Indonesia: Tokyo-Jakarta Relations 1951-1966 (Honolulu: The.University Press of Hawaii, 1976), p. 6-14.
(5) ومن الجدير بالذكر أن اهتمام كيشي بآسيا ظهر في الحقيقة قبل سنة واحدة من توليه منصب رئيس الوزراء، وقال أنه أرسل كوباياشي، وهو رجل أعمال بارز، مستشارا خاصا له لمراقبة الأوضاع الاقتصادية في العديد من البلدان الآسيوية. ينظر: Ibid,p.5
(6) Ibid,p23.

2- إن رئيس الوزراء بوصفه رئيساً للحزب الحاكم يقوم باختيار رؤساء لجان الحزب المعنية بالشؤون الخارجية ويمكنه من خلال ذلك أن يسيطر على المعارضة ضده في الحزب فيما يتعلق بالشؤون الخارجية وتكوين اتحاد داخل الحزب حول قضايا السياسة الخارجية اليابانية[1].

وعلى الرغم من هذه الصلاحيات الممنوحة لرئيس الوزراء إلا أنه يكون مقيداً بالحصول على موافقة حزبه في أي اتفاقية تخص الشؤون الخارجية[2].

وقد اتبعت الحكومة اليابانية وسائل عدة لتشجيع التجارة والصناعة كالتفضيلات الضريبية والدعم وسياسة القروض الميسرة والمساعدة في مجالات البحث والتطوير وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة واقامة البنية الاساسية، ولكن اهمها مايتعلق بخفض التعريفة الكمركية وتحرير التجارة اليابانية من القيود وقد تميزت هذه السياسة بالملامح الاتية:

1- التخطيط الجيد والمسبق للسياسات التجارية وكل ما يتعلق بها.
2- ان تخفيض التعرفة الكمركية كان مرتبط بتشجيع الصناعة لتقوية قدرتها التنافسية وتحرير التجارة من القيود الداخلية.
3- استخدمت الحكومة منهج الارتباط الدولي في التجارة والصناعة للتخلص من الانتقادات السياسية الداخلية[3].

فضلا عن ذلك اتبعت الحكومات اليابانية خلال الاعوام(1951-1978) طرقا وخطوات لاعادة الاندماج مع المجتمع الاقليمي المتمثل بدول جنوب شرق اسيا وكذلك مع المجتمع الدولي المتمثل بالدول الاوربية، يمكن تشخيصها بالجدول رقم(1):

جدول رقم (1) خطوات الاندماج للحكومات اليابانية مع الدول الاسيوية[4]

1951	نهاية الاحتلال الامريكي ، استعادة الاستقلال السياسي
1952	اصبحت اليابان عضوا في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي
1955	اليابان تلتحق بالجات ومع ذلك رفضت الكثير من الدول منح اليابان الحقوق التجارية الكاملة
1956	اليابان تنضم الى منظمة الامم المتحدة
1964	اليابان تنضم الى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للحصول على مزايا المادة الثامنة لصندوق النقد الدولي (عدم فرض قيود على بين الحسابات الجارية)،عقد دورة طوكيو للألعاب الاولمبية
أواخر الستينات	تخفيض التعرفة الكمركية

فضلا عن ذلك عملت الحكومات اليابانية المُتعاقبة وبعد تخطي مرحلة الاندماج الاقليمي والدولي ايضاً على ضرورة السعي لبناء دولة قوية حديثة قادرة إلى الوقوف بمصاف الدول الغربية المتقدمة اقتصاديا، فشرعتْ بوضع الأُسس الكفيلة بتحقيق ذلك اذ شخصّتْ مطلع عام ١٩٦، مواطن الضعف التي وقفت حائلاً دون نموها الإقتصادي ويمكن إجمالها على النحو الاتي :

1- عدم التوازن بين القطاعات الإقتصادية المختلفة لاسيما بين الزراعة والصناعة.
2- عدم توازن ميزان المدفوعات للأعوام ١٩٥٢19611.
3- الإهمال الفادح للمرافق العامة كالإسكان والمواصلات، فضلاً عن الزيادة المطردة في عدد السكان وضعف المستوى الصحي.

(1) Takusgh Tsurutani, The causes of paralysis Foreign policy, New York, 1982,P.133.
(2) Ibid
(3) Ibid
(4) Sueo Sudo, The International Relations of Japan and South East Asia: Forging A New Regionalism (London and New York: Routledge, 2002), pp. 1-6.

4- قلة الموارد الأولية وإعتمادها على الواردات، وتعرض الصادرات التي تعول عليها الحكومة في تغطية العجز في الميزان التجاري إلى تقلبات عديدة أدت إلى إختلاف ذلك الميزان[1].

ووفقاً لذلك سعتْ الحكومة اليابانية إلى اتخاذ سلسلة من الاجراءات الرامية إلى تحقيق أهدافها الإقتصادية، لاسيما التحكم في رؤوس الأموال المستخدمة في استيراد التكنولوجيا، وأستحداث مصارف مُتعددة للتنمية مثل مصرف الاستيراد والتصدير ومصرف التنمية ومصرف تمويل الصناعات الصغيرة .إلى جانب ذلك أصدرت عام ١٩٦٣(قانون حماية الصناعات المحلية)، للإسهام في إنشاء مصانع سيارات مشتركة مع عدد من الدول الصناعية داخل الاراضي اليابانية، أو الإندماج مع المصانع الخارجية، للتخفيف من منافسة الإنتاج المحلي، لاسيما بعد رفع قيود الاستيراد عن السيارات والاطارات ويبدو أن القانون حظي بدعم رجال الأعمال لرغبتهم في الحصول على المواد الأولية بأسرع وقت وأقل كلفة، فضلاً عن ثقتهم بأن الحكومة سوف تتدخل بفرض قوانين وتشريعات تعالج ما ينجم من كساد إقتصادي، وهذا ما يؤكد مرونة سياسة اليابان الإقتصادية وقدرتها على التكيف مع الظروف المتغيرات المحلية والدولية[2].

2-وزارة التجارة الدولية والصناعة: (Ministry of International Trade and Industry)

تاسست هذه الوزارة عام 1949 والتي تعرف اختصارا (MITI) وذلك بعد دمج وزارة التجارة والصناعة ووكالتا الفحم والتجارة الدولية، وتضم فضلاً عن منصب الوزير مجموعة من المكاتب هي: مكتب سياسات التجارة الدولية، ومكتب إدارة التجارة الدولية، ومكتب السياسة الصناعية، ومكتب الصناعات الأساسية، ومكتب السلع الصناعية الاستهلاكية [3].

مارست وزارة التجارة والصناعة دوراً أساسياً في صناعة السياسة الاقتصادية لليابان بعد الحرب العالمية الثانية، إذ تركزت مهامها في منح التراخيص للمستثمرين للحصول على التكنولوجيا، وكذلك تخصيص استخدام النقد الأجنبي كما وضعت هذه الوزارة السياسات التي أدت إلى إنتاج وتطوير الجيل الخامس من الكومبيوتر، الذي يعد إنتاجه من المجالات الأساسية التي تتفوق بها اليابان على الدول الصناعية المتقدمة في العالم،كما شاركت وزارة التجارة الدولية والصناعة في الإعداد لمؤتمرات الآسيان التي شاركت فيها اليابان وقدمت من خلالها المعونات لتلك الدول، كما شاركت في تأسيس بعض الآليات التي استهدفت مناقشة العلاقات بين اليابان والدول الآسيوية[4].

فضلاً عن ذلك عملت الوزارة على تشجيع الصناعات المتوقع تمتعها بمركز تنافسي كبير على المستوى الدولي، لاسيما الصناعات الثقيلة مثل الحديد والصُلب وبناء السُفن والبتروكيمياويات، إذ إستخدمتْ صلاحياتها لضمان حصول الشركات الخاصة في تلك الصناعات على تمويل كافٍ من خلال القروض المُيسرة .كما دعمت علاقات الحكومة بقطاع الأعمال وعززت وضع الشركات الكبيرة، وسَرعت النمو الإقتصادي عن طريق فرض التعريفات الكمركية العالية على الواردات لحماية الشركات من المنافسة الأجنبية، وخفضت الضرائب على الشركات المحلية المنافسة لنضيراتها الأجنبية، وفرضت قيود نقدية لمنع المستثمرين الأجانب من الإستيلاء على حصة كبيرة من القطاعات الاستراتيجية في السوق اليابانية من جانب آخر شجعتْ الحكومة اليابانية المصارف على تقديم القروض بفوائد مخفضة للمؤسسات الناشئة، وخفضت رسوم استيراد الآلات الضرورية المصنعة في الخارج لتطور الشركات المحلية .كما قدمتْ معلومات وخدمات اخرى للصناعات الواعدة، ودعمت الصناعات المحلية القادرة على منافسة الواردات الأجنبية، إذ كانتْ عدد من الصناعات مثل السيارات أو الحاسبات الإلكترونية، وعدد من المنتجات الغذائية مثل اللحم والسُكر محضورة الاستيراد، إلا أنها تحررتْ تدريجياً من تلك القيود[5].

(1) Ibid
(2) Ibid
(3) ايفيلين دوريل فير، الاقتصاد الياباني، ترجمة: صباح ممدوح كعدان، دمشق، 2010، ص34.
(4) المصدر نفسه.
(5) المصدر نفسه.ص35

3-وكالة التخطيط الاقتصادي(Economic Planning Agency):

تأسستْ وكالة التخطيط الاقتصادي عام ١٩٥٢،وهي مرتبطة مباشر ةً بمكتب رئيس مجلس الوزراء، واخذت على عاتقها تنفيذ الخُطط الإقتصادية وذلك بعدما أيقنتْ الحكومة بقدرة القطاع الخاص في تحقيق التنمية الإقتصادية، مما أستوجب عدم التدخل في نشاطاته بدرجة كبيرة والإكتفاء بتوجيهه بالمسار الصحيح، وفي هذا الصدد أتسمتْ الخطط الإقتصادية اليابانية بخصائص عدة أبرزها:

1- توجيه الدولة للنشاطات الإقتصادية، وتمتعها بسلطة واسعة وفاعلة تمكنها من مراقبة عمل القطاعات الإقتصادية، وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المطلوبة.

2- إتساع نطاق التخطيط ليكون شاملاً للقطاعين العام والخاص، والارتقاء بالكفاءة الإنتاجية إلى مستوى بحيث يُصبح محط ثقة المُستهلكين، والعمل في الوقت نفسه على تحقيق التوازن الإقتصادي بين مختلف القطاعات، ويتضح ذلك عن طريق لإطلاع على المعدل السنوي لنمو الناتج القومي الإجمالي.

3- استمرارية التخطيط على نحو متواصل وأن لا يكون امرا عارضاً نتيجة ظروف إستثنائية ينتهي حال أنتهائها.

4- تحقيق المصالح الجماعية عن طريق التنسيق بين الإنتاجية ورفاهية المجتمع، وذلك لصعوبة التنبؤ بمقدار ما يمكن تحقيقه من نمو في الناتج القومي، لإرتباطه وتأثره بعوامل داخلية وخارجية، قد لا تقع ضمن دائرة التوقعات عند وضع الخطة الإقتصادية، لذا يجري التأكيد في اليابان على أن جميع الخُطط الإقتصادية تهدف إلى تحسين وضع المجتمع أولاً وآخرا[1].

ووفقاً لتلك المُعطيات وضعتْ وكالة التخطيط الإقتصادي مع وزارات التجارة والصناعة الدولية والمالية والخارجية والزراعة، فضلاً عن مندوبين من القطاع الخاص، خُطة إقتصادية في نهاية عام ١٩٧٣ تمخض عنها ما يلي:

1- إتخاذ الاجراءات الفاعلة بما ينسجم مع مكانة اليابان في العالم وتحقيق توازناً إقتصادياً داخلياً وخارجي.

2- عادة النظر في سياسة الدولة ازاء القطاع الصناعي الذي يُعدّ الأفضل دائماً وفق وجهة نظرها، والتركيز على دعم رفاه المجتمع وتنمية التعاون الدولي. ولتحقيق ذلك شرعتْ بالإهتمام بتطوير الزراعة لتتمتع المناطق الريفية بالرفاه، وإتخاذ االاجراءات اللازمة لتشجيع المشروعات اليابانية الهادفة إلى إستثمار الموارد الطبيعية في الخارج، على أن توافق الدول المعنية بذلك.

3- على الحكومة معالجة الإحتياجات المالية المتزايدة، ما يُحتم عليها زيادة الضرائب والتأمينات الإجتماعية، وضمان توزيع عادل للموارد بين القطاعين العام والخاص، ووضع دراسة شاملة لدعم ميزانية الحكومات المحلية.

4- ضرورة العمل على منع التضخُم، لاسيما بعد إرتفاع الأسعار نتيجة التقلبات الإقتصادية الدولية، فضلاً عن المحافظة على توازن إجمالي الطلب، ووضع سياسة شاملة لإجراءات الاستيراد والتصدير، والمنافسة الدولية وتطوير القطعات ذات الإنتاجية الضعيفة[2].

- **العوامل الخارجية**

1-مصرف التنمية الاسيوي ADB (Asien Development bank)

تأسس هذا المصرف عام 1966 وكان الهدف من انشائه تنظيم العلاقات اليابانية الامريكية المتعلقة بالاستثمارات في جنوب شرق اسيا، وقد حدث خلاف بين الولايات المتحدة الامريكية واليابان حول مكان مقر هذا المصرف اذ كانت اليابان ترغب ان يكون مقره في طوكيو وبعد مناقشات تقرر جعله في مانيلا على ان يكون مديره شخصا يابانيا[3].

(1) Glenn D. Hook, Julie Gilson, Christopher W. Hughes and Hugo Dobson, op.cit. p. 230
(2) Ibid.
(3) Ibid.p 231

وبعد مضي اقل من عام على تأسيس المصرف اصبحت طوكيو المكان الذي تتم في كافة العمليات والاتفاقات المالية على ان تتم المصادقة عليها في مقر المصرف في مانيلا، فبلغ ماقدمه اليابان للمصرف كديون تقدم الى دول جنوب شرق اسيا مايقارب 450 مليون دولاراً خلال عام 1970 فقط [1].

2-البنك الدولي(The World Bank) :

هو أحد الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة التي تعنى بالتنمية تأسس عام 1944، وعقد اولى اجتماعاته بعد عامين، وانضمت اليابان اليه عام 1952 وبدأت بالاقتراض منه في العام التالي مباشرة واستمرت كذلك حتى عام 1969، وقد استخدمت اليابان قروض البنك الدولي في المشاريع الصناعية الكبيرة التي تخدم اقتصادها الداخلي وتجارتها الدولية ولم توجه تلك القروض نحو التعليم او الزراعة[2]

3- الأدوات الدبلوماسية:

وتتمثل الادوات الدبلوماسية بالسفارات والقنصليات والمفوضيات وغيرها والتي تقوم من خلالها بشرح سياسات اليابان نحو القضايا الدولية وحماية مصالحها، حيث تسعى اليابان الى تعزيز السياسة الخارجية عبر الاهتمام بالجهود المبذولةعلى صعيد الدبلوماسية العامة، من خلال الرسائل التي يتم نقلها مباشرة الى مواطني الدول الاخرى بالإضافة الى حكوماتهم، حيث تحاول اليابان ليس فهم العالم لها كدولة تساهم في تعزيز الصداقة والتفاهم بين شعوب العالم بل ومن اجل زيادة درجة الثقة التي تتمتع بها دوليا من خلال توسيع نطاق التبادلات مع مواطني البلدان الاخرى وترسيخ العلاقات العامة، وتكثيف الاتصالات ليطلع العالم على جوانب الثقافة اليابانية وجاذبيتها، وتقوم وزارة الخارجية اليابانية في المشاركة بفعالية فى تعزيز التبادل الثقافي مع الدول الاخرى لنشر الثقافة اليابانية الحديثة .وتعمل وزارة الخارجية على تحسين صورة اليابان عن طريق توفير المعلومات الى وسائل الاعلام الدولية وعقد برامج متعددة تدعوا اليها الصحفيين من بلدان اخرى[3].

4- الأدوات الاقتصادية:

المتمثلة بالأنشطة المستخدمة للتأثير على الدول وكسب تعاطفها من خلال توزيع المساعدات الاقتصادية والمنح الى الدول الفقيرة والدول التي تتعرض الى كوارث طبيعية، وتعتبر اليابان في طليعة الدول المانحة تقدم اليابان ثلاث فئات رئيسة من المساعدة الانمائية الرسمية هي:

أ- (المنح الثنائية) منح المعونة والتعاون التقني.

ب-القروض الثنائية قرض المساعدة، المعروف عموما (YEN LOAN)[4].

في حين أن الجزء الأكبر من المنح الثنائية هي التي تضطلع بها الوكالة اليابانية للتعاون الدولي(JICA) وهي المسؤولة عن القروض الثنائية، ويوجد ايضاً المجلس الاقتصادي لصندوق التعاون لما وراء البحار(OECF) والمرتبط بمكتب برئيس الوزراء هو الذي يحدد المساعدات الانمائية الرسمية إضافة الى وزارة الخارجية اليابانية مع مراعاة الاتجاهات الشاملة للسياسة الخارجية اليابانية[5].

(1) Ibid,p232

(2) Wright-Neville, David P / The evolution of Japanese foreign aid 1955-1990: the impact of culture, politics and the international system on the policy formation process,. / Monash Development Studies Centre, Monash University, 1991,p.78

(3) Ibid,

(4) Ibid,p79

(5) Lester Thurow, Head to Head: the Coming Economic Battle among Japan, Europe and America, New York: Warner Books 1993.p169.

ولابد من الإشارة مرة أخرى إلى العوامل التي أسهمتْ في إنعاش الاقتصاد الياباني والمتعلقة بالجانب الاسيوي، وأولها الحرب الكورية(1950–1953) والثانية الحرب الامريكية الفيتنامية(1965) فكان لهذين الحدثين دورُ في ازهار التجارة اليابانية في اسيا بصورة عامة[1].

المبحث الثالث

التطبيق العملي للسياسة الاقتصادية اليابانية تجاه دول جنوب شرق آسيا (تشرين الاول 1951–1978)

كانت علاقة اليابان بدول جنوب شرق هي العلاقات الأساسية في المنطقة، ومن خلال النظرة المتفحصة يُمكن تقسيم تطور العلاقات السياسة الاقتصادية بين اليابان ودول جنوب شرق آسيا إلى مرحلتين: الاولى السياسة اليابانية تجاه دول جنوب شرق آسيا حتى منتصف الستينات 1960، والمرحلة الثانية كانت في تحول السياسة الاقتصادية نحو التنمية الإقليمية والتي شملت التغيير الكبير في المشاركة الاقتصادية والتجارية التي أثمرت عن تكوين (منطقة الاسيان) وتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة خلال عقد السبعينات [2].

وسنعرض تباعا تفاصيل كلا المرحلتين لتسليط الضوء بشكل مباشر على تبلور علاقات اليابان وتطورها مع جنوب شرق اسيا:

المرحلة الاولى– التطبيق العملي لسياسة اليابان تجاه جنوب شرق اسيا (تشرين الاول 1951–9 تشرين الثاني 1964):

كان التوجه نحو التعاون مع دول الجوار وبرعاية الولايات المتحدة، من اهم الثوابت في سياسة رئيس الوزراء الياباني يوشيدا شيجيرو(Shigeru Yoshida(خلال مدة حكمه (1948–1954)[3]، وفي 15 تشرن الاول 1954 سافر يوشيدا الى الولايات المتحدة الامريكية في زيارة كان هدفها الرئيس منها هو إقناع الولايات المتحدة بإطلاق "**خطة مارشال لآسيا**". وقد نجح في ذلك، اذ كانت واشنطن مهيأة لهذه الفكرة، معتبرا أن برنامج خطة مارشال في جنوب شرق آسيا لا يجب تطبيقه بنفس طريقة تطبيقه في أوروبا، فالأوضاع في جنوب شرق آسيا تختلف عن تلك الموجودة في أوروبا[4].

وأكد رئيس الوزراء يوشيدا، وبعد عودته لليابان في شهر تشرين الثاني من عام 1954، في الجلسة الافتتاحية للبرلمان في دورته العشرين،على ضرورة التنمية الاقتصادية في دول جنوب شرق آسيا كإجراء مضاد للتعامل مع التهديد المحتمل لتمدد الشيوعية إلى العديد من الدول الحرة في آسيا، وقال أيضاً" **إن اقتراحه لتعزيز التعاون الاقتصادي بين اليابان ودول جنوب شرق آسيا من أجل تعزيز التطور الاقتصادي هناك هو عامل من أهم العوامل التي تمنع التقدم الشيوعي في تلك البلاد وهذا التوجه تؤيده وتدعمه الولايات المتحدة الأمريكية**"[5]. واستخدم يوشيدا مبدأ التعويضات كطريقة للتعامل الاستثماري مع دول جنوب شرق اسيا وقد صرح بخصوص ذلك قائلاً " **نحن قدمنا تعويضات الحرب لأن الدول الآسيوية تريد استخدام هذه الكلمة، ولكن بالنسبة لنا، هذا ليس سوى نوع من الاستثمار**"[6]. (والجدول في نهاية المبحث يوضح حجم التعويضات التي دفعتها اليابان الى دول جنوب شرق اسيا).

(1) Ibid.
(2) Sueo Sudo, op,cit,p12.
(3) وضع رئيس الوزراء الياباني يوشيدا شيجيرو حجر الأساس لسياسة "التعاون" مع الولايات المتحدة الأمريكية ومن هنا نستطيع فهم المقصود بمذهب يوشيدا. هذا المذهب يقوم على أساس المشاركة كأولوية وطنية لليابان لتحقيق التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ في الوقت نفسه على التقاليد الدبلوماسية. للمزيد ينظر:
J.W. Dower, Empire and Aftermath: Yoshida Shigeru and the Japanese, 1878-1954 (Cambridge: Harvard University Press, 1979), pp. 473-480..),
(4) Sueo Sudo, op,cit,p22.
(5) Quoted in Taikei minshu shakaishugi [An outline of democratic socialism] (Tokyo: Bungei Shunju Sha, 1981), p. 443.
(6) Quoted in Ibid.

وبعد ترك يوشيدا السلطة، كتب في مذكراته "**الذكريات من عشر سنوات**" بهذا الصدد: "**أعتقد أننا يجب إتباع سياسة اقامة علاقات جيدة مع العالم الحر وخاصة مع دول جنوب شرق آسيا التي هي، جغرافيا واقتصاديا، قريبة منا، بقدر ما يتفق مع السياسة الأساسية لليابان من الصداقة مع الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى**" [1].

كما حاول القادة السياسيون اليابانيين الذين خلفوا يوشيدا توضيح الأساس المنطقي لتعزيز العلاقات وتوثيقها مع دول جنوب شرق اسيا[2]، وفي الحقيقة نرى ان جميع القيادات اليابانية أكدت على الجدوى الاقتصادية وأهمية الاستقرار السياسي في الدول الغير شيوعية في جنوب شرق آسيا بوصفها ضرورية لتوسيع الأنشطة الاقتصادية لليابان في المنطقة، وفي نفس الوقت تقف كحاجز يمنع التمدد الشيوعي في هذه المنطقة. وسار هاتوياما إيشيرو (Ichirō Hatoyama) رئيس الوزراء الجديد (1954–1956) على نهج سلفه يوشيدا، وكان من أنصار التوافق مع الصين على اعتبار أن هذه الموائمة هي مفتاح الاستقرار في آسيا. كما كان رئيس الوزراء الياباني تانزان إيشيباشي (Tanzan) Ishibashi (1956–1957) يرى ايضا أن تقوية العلاقات مع الصين والدول الأسيوية ستؤدي إلى تأسيس لعلاقة شراكة متكافئة بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية. ولكي تكون هذه الاستراتيجية مقبولة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، فقد كانت الصين حتى ذلك الوقت من رموز الشيوعية وكان موقف الولايات المتحدة هو مناهضة الشيوعية في القارة الأسيوية. لذلك تجنب رئيس الوزراء الياباني تقوية العلاقات مع الصين مباشرة. واكمل نوبوسوكي كيشي (Nobusuke Kishi) وخلال فترة ولايته كرئيس للوزراء (1957–1960) ما بدأه سلفه في إنعاش الدبلوماسية الآسيوية ومراجعة معاهدة الأمن بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية كأهداف رئيسة في السياسة الخارجية. وأكد ايضا فكرة أن اليابان كانت عضواً في المجتمع الآسيوي، كما وصرح في وقت لاحق إلى أن اليابان سوف تلعب "**دوراً قيادياً في دول جنوب شرق آسيا**"، وتجسيدا لهذه السياسة قام بزيارة دول جنوب شرق آسيا في تموز 1957، ودعاهم الى فكرة انشاء صندوق لتنمية جنوب شرق آسيا[3].

وسعى كيشي الى تطبيق فكرته هذه بالتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية اذ طلب منها أموال لتمويل مشاريع تهدف إلى تنمية دول جنوب شرق آسيا، وهذا الصندوق يجب أن يكون تحت القيادة اليابانية. وهنا نرى مغزى هذه المطالبات الحقيقي ولرحلات رئيس الوزراء الياباني لجنوب شرق آسيا وهي جعل الولايات المتحدة تتعاون مع اليابان بصفقة متكاملة[4].

وكانت دعوات كيشي وطموحاته تتلخص في الدخول في حقبة جديدة في التعامل الدبلوماسي مع دول جنوب شرق آسيا وفي نفس الوقت الحصول على شراكة متكافئة مع الولايات المتحدة الأمريكية[5].

ولم تخرج سياسة رئيس الوزراء الياباني الجديد هاياتو ايكيدا (Hayato Ikeda((1960–1964) الذي خلف كيشي عن محور التوجه نحو اسيا ايضا، وبصورة عامة تمكن جميع القادة اليابانيين الذين تولوا حكم اليابان للمدة (1951–1964) من تحقيق طموحهم في اختراق الدول الاسيوية بوسائل شتى الطرق اهمها مسألة المساعدات والتعويضات التي سهلت على اليابان عمليات إعادة اندماجها في الساحة الآسيوية فتحقق ذلك عمليا في انضمامها إلى خطة كولومبو للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التعاونية في آسيا وفي منطقة المحيط الهادئ في كانون الاول سنة 1954، كما سهلت هذه المساعدات مشاركة اليابان في المؤتمر الأفرو–آسيوي في نيسان من سنة 1955 في باندونج بإندونيسيا. كما قدمت في عام 1958 ما يُعادل 50 مليون دولار في شكل قروض إلى الهند، ونفس هذا الامر حدث مع سريلانكا وماليزيا وتايوان وباكستان وكوريا الجنوبية، وكان

(77) J.W. Dower, op,cit.p490.
(78) Nishihara Masashi, The Japanese and Sukarno 's Indonesia: Tokyo-Jakarta Relations, 1951-1966 (Honolulu: The University Press of Hawaii, 1976), pp. 7-9.
(79) Ibid.
(80) Ibid,p12.
(81)Yamamura Kozo, Okimoto Daniel,The Political Economy of Japan: The Changing International Context. vol. 2 (Stanford, CA: Stanford University Press.1987,p163.

لا بد من الاشارة الى ان اليابان تقدم هذه القروض فقط للمشاريع التي تحتاج للآلات والمعدات اليابانية للاستمرار في العمل أي أنه بطريقة أو بأخرى كانت هذه القروض تخدم الاقتصاد الياباني[1].

كما دعمت اليابان إنشاء (معهد آسيا للبحوث الاقتصادية) في كانون الاول من عام 1958 في مدينة كيازي، لغرض الانخراط في الدراسات الآسيوية، وفي عام 1960 أنشأت اليابان رسمياً (معهد الشؤون الاقتصادية الآسيوية)،والذي أعيد تسميته في عام 1969بمعهد الاقتصاديات النامية، ويعد هذا المعهد مركز التدريب الرئيس للمتخصصين في مجالات التنمية الاقتصادية في دول جنوب شرق آسيا[2]. بالإضافة إلى إنشاء العديد من المعاهد والمراكز البحثية، وفي عام 1961 أنشأت الحكومة (صندوق التعاون الاقتصادي الخارجي) باعتباره وكالة جديدة للإقراض، وبات دور اليابان واضحاً للغاية في هذه المدة سواء في دول آسيا او في أماكن أخرى من العالم، وبحلول عام 1964 أصبحت اليابان عضواً كامل العضوية في منظمة التعاون والتنمية، كما ازدهر التوسع الاقتصادي والتجاري الياباني على كل الأصعدة[3].

وكانت القروض التي قدمتها الحكومة اليابانية لدول جنوب شرق آسيا من خلال ثلاثة وسائل هي:

1. بنك الاستيراد والتصدير من اليابان، ويشرف عليه وزارة المالية وبشكل واضح هذا البنك كان ملتزم بتعزيز التجارة الدولية اليابانية
2. صندوق التعاون الاقتصادي فيما وراء البحار، وذلك بتوجيه من وكالة التخطيط الاقتصادي وتحت رعاية هيئة القروض الحكومية الدولية وبشروط أسهل من القروض البنكية الأخرى.
3. البنوك التجارية الخاصة[4].

كما دفعت اليابان تعويضات الحرب إلى كل من بورما وإندونيسيا والفلبين، وجمهورية فيتنام (فيتنام الجنوبية)، ولم تُطالب تايلاند بتعويضات حتى عام 1963، وخلال منتصف الستينات وزعت اليابان حوالي 2.1 مليار دولار كتسويات وتعويضات ومنح تنموية لدول جنوب شرق آسيا التي احتلتها خلال الحرب العالمية الثانية. هذه المبالغ تُعتبر متواضعة ولكنها كانت أداة استثمارية استخدمتها اليابان في المنطقة[5]، لأن هذه المنح، تُدفع في صورة سلع وخدمات يابانية صُممت بهدف المساعدة لمحو الآثار السيئة للحرب، لكنها عملت أيضا على تحفيز الاقتصاد المحلي وأعطى اليابانيين فرصة للدخول في أسواق هذه الدول فكان ذلك سبب في النمو السريع[6].

والجدول رقم(2) يُسجل التعويضات اليابانية المتعلقة بمحو آثار الحرب والتي تم دفعها لبلدان جنوب شرق آسيا (بالدولار الأمريكي) [7]

	التعويضات		المنح الاقتصادية	
البلد	الفترة	المبلغ	الفترة	المبلغ
بيرو	1955–65	200.0 دولار	1965–77	140.0 دولار
كمبوديا		--	1959–62	4.0 دولار
إندونيسيا	1958–70	223.3 دولار	--	--

(82)Ibid,p.167.

(2) كما دعم كيشي إنشاء معهد آسيا للبحوث الاقتصادية في مدينة كيازي الذي تأسس في كانون الاول من عام 1958 لغرض الانخراط في الدراسات الآسيوية بالأساس، ومعاهد أخرى أعيد تنظيمها في وقت لاحق في عام 1960م للمزيد ينظر:

Donald C. Hellmann, "Japan and Southeast Asia: Continuity Amidst Change," Asian Survey, Vol. 19 No.12, Recent International Developments in Asia (1979): pp1189-1198.

(3) Ibid,p1198.

(4) Ibid.

(5)Macmillan Palgrave , Japanese foreign policy in Asia and the Pacific: domestic interests, American pressure, and regional integration/ 2001.p67.

(6) Ibid.

(7) Ibid,p.70.

لاجوس	--	--	61-1959	2.8 دولار
ماليزيا	--	--	70-1968	5.2 دولار
الفلبين	75-1956	550.0 دولار	--	--
سنغافورا	--	--		8.2 دولار
تيلاند	--	--	70-1968	26.7 دولار
فيتنام الجنوبية	64-1960	39.0 دولار	69-1962	
الإجمالي		1012.3 دولار		189.9 دولار
الإجمالي				1202.2 دولار

جدول رقم (3) يوضح المساعدات اليابانية لدول جنوب شرق اسيا (المبلغ:مليون دولار) [1]

السنة	كوريا	تايوان	بروناي	فيليبين	اندونيسيا	تايلاند	فيتنام الجنوبية	الهند	باكستان	سيلان
1963-59	7و7	4و10	7و105	7و122	7و162	8و37	40,8	132,8	21,2	1,3
1964	2,3	2,3	16,7	34,5	42,6	34,3	5,9	81,0	18,5	0,4

المرحلة الثانية- التطبيق العملي لسياسة اليابان تجاه جنوب شرق اسيا(10 تشرين الثاني 1965-1978):

حرص ايسكو ساتو Eisaku Satō الذي تولى رئاسة الوزراء في اليابانخلال المدة (10 تشرين الثاني 1964-1972) على استمرار سياسة التوجه نحو اسيا ولكن دون الحاجة الى الرعاية الامريكية اي سياسة مستقلة تهدف الى تحقيق نوع من الحكم الذاتي في المجالات الخارجية ولاسيما تجاه اسيا، ويتضح ذلك من التزامه وتأكيداته في مؤتمر وزراء التنمية الاقتصادية في جنوب شرق آسيا وبنك التنمية الآسيوي في عام 1966. وهذا يُمكن أن يفسر كتعبير عن تطلعه إلى الحكم الذاتي الدبلوماسي ومعاملة الولايات المتحدة الأمريكية بنوع من الندية أو التوازن ولتحقيق هذا الأمر كان لابُد من توسيع هوامش الدبلوماسية الآسيوية اليابان ضمن الحدود التي تسمح بها اتفاقيات الأمن والسلام مع الولايات المتحدة الأمريكية، وخلال رئاسته زادت المساعدات اليابانية والقروض الى دول جنوب شرق اسيا[2]، والجداول التالية توضح ذلك بوضوح:

جدول رقم (4) المساعدات اليابانية لدول جنوب شرق اسيا (المبلغ:مليون دولار) [3]

1965	50,7	4,7	12,9	65,3	59,8	22,1	1,3	67,4	25,8	0
1966	126,2	17,9	10,1	46.7	43,1	22,6	0,6	58,6	14,6	7,1
1967	115,5	69,4	14,1	116.0	73,4	6,5	1,8	69,1	20,6	8,5
1968	140,0	78,3	20,4	85.3	69,2	37,0	1,3	75,1	42,9	8,1

جدول رقم (5) يبين قروض اليابان الى دول جنوب شرق اسيا الى نهاية ايلول عام 1970[4].

البلد	المبلغ(مليون دولار)
الهند	549.5
اندونيسيا	288.6
باكستان	255.0
كوريا الجنوبية	200.0
تايوان	150.0
تايلاند	60.0
ماليزيا	50.0

(89) جون هاليداي وغافان ماكروماك، الامبريالية اليابانية، ترجمة محمد عادل، باريس 1973، ص38.
(2)Ian Hill Nish, Japanese foreign policy in the interwar period ,Praeger Publishers, 2002,p.43.
(91) جون هاليداي وغافان ماكروماك، المصدر السابق1973،ص39.
(92) المصدر نفسه.

فيليبين	30.0
بروناي	30.0
سيلان	25.0
فيتنام الجنوبية	7.5
كمبوديا	4.2
افغانستان	2.0
نيبال	1.0

جدول رقم (6) يوضح صادرات اليابان الخارجية مع بلدان جنوب شرق اسيا [1]

البلد	1967	1968	1969	1970
كوريا ج	406,9	602,6	761,6	818,1
اوكيناوا	266,8	226,1	313,4	368,9
هونغ كونغ	348,9	367,5	614,5	700,2
تايوان	328,1	471,6	606,3	700,4
كومبوديا	15,3	20,2	23,5	10,7
فيتنام ج	174,5	198,8	232,1	146,0
تايلاند	340,9	365,4	433,8	449,1
ماليزيا	87,3	104,4	133,4	166,4
سنغافورا	160,1	209,2	312,5	423,0
الفلبين	362,9	411,0	475,6	453,7
اندونيسيا	155,3	147,2	237,2	315,7
بروناي	26,3	39,2	37,1	38,7
الهند	137,9	139,3	59,8	103,1
باكستان	81,7	116,0	106,5	138,4
سيلان	18,4	24,6	35,7	24,9

وفظهرت خلال مدة رئاسة كوكي تاناكا(Kakuei Tanaka((1972–1974) دعوات الاستقلال في السياسة الخارجية أكثر قوة وأكثر وضوحاً وكان الوقت قد اقترب من رؤية انعكاسات هذه الدعوات على الصعيد الإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. فكانت فيتنام الشمالية حالة من الحالات التي تظهر في تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع الدول الشيوعية مثل الصين، وكانت هذه الدول في الوقت نفسه تُشكل جزاء أساسياً لإثبات أن اليابان لديها دبلوماسية مستقلة.

واستمر تاكيو ميكي(Takeo Miki(طوال سنوات حكمه (1974–1976) بالسعي لتحقيق سياسة مستقلة عن الولايات المتحدة في جنوب شرق اسيا .في حين ان مدة رئاسة تاكيو فوكودا (Takeo Fukuda) لرئاسة الوزراء (1976–1978) كانت اليابان تدعم بقوة ممارسة الدبلوماسية المستقلة في جنوب شرق آسيا وهو ما اطلق عليه فوكادا سياسة "**من القلب إلى القلب**" في بناء النظام الدبلوماسي الخاص باليابان، وهذه السياسة تقوم على:

1. اليابان لا تسعى لكي تُصبح قوة عسكرية.
2. اليابان تسعى لالتماس التعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي بصورة أوثق مع الدول المجاورة في المنطقة.
3. اليابان تسعى لتعزيز العلاقات بين دول الاسيان والهند الصينية. [1]

(93) المصدر نفسه،ص40.

ان جهود القيادات اليابانية ومنذ عام 1965 تهدف لقيام اليابان بدور ريادي في تعزيز السلام والاستقرار في دول جنوب وشرق آسيا وان الطريق الذي اختارته اليابان هذه المرة ايضا هو الطريق تقديم المساعدات الاقتصادية لتكون بمثابة الوسيط في حل النزاعات، ولكن هذا الطريق وفي هذه المرحلة لم يكن سهلاً كسابقتها (1951–1964) ومن كل الجوانب فقد واجهت اليابان بعض العراقيل في هذا الشأن أهمها خوف العديد من قيادات دول آسيا من التغلغل الاقتصادي المنهجي لليابان في المنطقة والذي من شأنه أن يؤدي في نهاية المطاف إلى شيء أقرب إلى نظام ماقبل الحرب العالمية الثانية لاستغلال الأسواق والمواد الآسيوية في خدمة الاقتصاد الياباني. وقد بدى ذلك واضحا في المظاهرات الحاشدة التي خرجت في عواصم دول جنوب شرق اسيا احتجاجا على زيارة تاناكا كاكوي رئيس الوزراء الياباني عام 1974 اليها[2]. لذلك كان لا بُد لرئيس الوزراء الياباني فوكادا الذي خلف كاكوي أن يتعامل مع هذه المشاعر السلبية بما وصفه بسياسة "من القلب إلى القلب"[3] فوّسعت الحكومة اليابانية جهودها آنذاك لتعزيز التبادلات الثقافية والطلابية، وذلك بفضل زيادة في حجم المساعدات الإنمائية الرسمية. وبعد زيارة فوكودا لمانيلا عام 1977، وعدت اليابان بتقديم مليار دولار كمساعدات[4].

وعلى مستوى الداخل الياباني كانت قيادات السياسة الخارجية تخشى من أن المشاركة السياسية لليابان في المنطقة بأية صفة قد تكون سبباً في التعجيل بوجود بوادر لهجمات مضادة وقد يتطور الأمر إلى ردة فعل لليابانيين تؤثر سلباً على الوضع الاقتصادي الداخلي فيها. وبعد إعادة تقييم الأوضاع السياسة، قررت القيادة اليابانية أنه يجب عليها أن تمنح المساعدات ولكن بهدف استخدام الدول النامية في المنطقة في عملية تحديث القواعد الصناعية اليابانية وكذلك لزيادة الاعتماد على الذات وزيادة قدرة الاقتصاد الياباني على المرونة،وبذلك فان اليابان قد قررت أن المعونة يجب أن تكون في شكل قروض، مع تزامن ذلك من خفض الرسوم الجمركية، وزيادة الحوافز المخصصة لصادرات المصنعة، وتقديم تسهيلات في مجال الاستثمارات في الصناعات التحويلية والطاقة، والزراعة والتعليم وكل تلك المجالات كانت حاضرة في برامج المساعدات اليابانية لدول آسيا[5].

وكان التوجه نحو التوسع في تقديم المساعدات اليابانية خلال السبعينات يعكس مدى التطور وزيادة القدرة الاقتصادية اليابانية في العديد من الأنشطة[6]، وهو ما أدى لزيادة قوة التواجد الياباني وتعزيز أنشطة المنظمات الإقليمية اليابانية المختلفة مثل البنك الآسيوي للتنمية، ومنظمة آسيا الإنتاجية، واجتماعات وزراء الاقتصاد في معظم البلدان غير الشيوعية. وفي نفس الوقت بدأت اليابان الاستثمار في الخارج بصورة رئيسة منذ بداية السبعينات اذ كانت هذه الاستثمارات موجهة لدول جنوب شرق آسيا، فبلغت في نهاية 1977 ما يقرب من 22,2 مليار وكانت مجمل الاستثمار الياباني قد بلغ نسبة 25,4% من جملة الاستثمارات الأجنبية في هذه الدول مما يوضح حجم التواجد الياباني هناك[7].

---

(1) Yasutomo Dennis T,Yasutomo,The manner of giving:strategic aid and Japanese foreign policy,1986,p89

(2) Alvin D. Coox,Melvin Gurtov, Alain G Marsot (ed.), Southeast Asia under the New Balance of Power (New York: Praegar, 1974), pp. 82-86

(3) في ذلك الوقت كانت اليابان تسعى لترويج لسياسة **"من القلب إلى القلب"** وهذه العبارة تعني أن تكون العلاقات بين الدول تقوم على الأسس التالية:

1– لا للقوة العسكرية.

2– التماس التعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي وتوثيق العلاقات بين دول المنطقة؛

3– تعزيز العلاقات بين دول الاسيان والهند الصينية. للمزيد انظر:

Euan Graham, Japan's Sea Lane Security, 1940-2004: A Matter of Life and death?" (New York: Routledge, 2006), p. 153.

(4) Alvin D. Coox, Melvin Gurtov, Alain G Marsot (ed.), Southeast Asia under the New Balance of Power ,op,cit. p90

(5) Ibid.

(6) Akiko Fukushima, Japanese foreign policy: the emerging logic of multilateralism. / St.Martin's Press, 1999.p93

(7) Ibid,p92

وكانت العلاقات التجارية بين اليابان ودول جنوب شرق آسيا تُشير إلى هيمنة اليابان على التجارة الإقليمية في هذه المنطقة.

والجدول رقم (7) يوضح أن اليابان كانت لسنوات عديدة أول أو ثاني شريك تجاري على مستوى بلدان المنطقة[1]

	الصادرات	الواردات	الإجمالي	الميزان التجاري	ترتيب اليابان أو دولة أخرى
بروناي	51	1403	1454	−1352	1
بورما	232	51	283	181	1
هونج كونج	3112	501	3614	2611	2
اندونيسيا	2114	5284	7398	−3170	1
ماليزيا	1168	1911	3079	−743	1
الفلبين	1559	1066	2625	493	1
سنغافورا	2345	878	3223	1467	1
تيوان	3615	1764	4379	1851	2
تيلاند	1541	849	2390	682	1
فيتنام	218	51	269	167	1
الإجمالي	15.737	13.758	29.495	+1970	

وبذلك يمكن القول ان اليابان نجحت في اقامة علاقات سياسية ممتازة مع دول جنوب شرق اسيا عن طريق تنمية الجانب الاقتصادي الذي كان له الدور الاكبر في عملية تسريع اندماج اليابان مع العالم بعد الحرب العالمية الثانية.

فضلاً عن ذلك شجعت التغيرات الاقتصادية العالمية خلال السبعينات ميول اليابان نحو سياسة خارجية اكثر استقلالية عن الولايات المتحدة، بعد أن أصبحت اليابان اقل اعتمادا على القوى الغربية للحصول على الموارد، فالنفط يتم الحصول عليها مباشرة من البلدان المنتجة في الشرق الأوسط وليس من الشركات المتعددة الجنسيات، فضلاً عن انخفاض التجارة مع الولايات المتحدة خلال عقد السبعينات من القرن الماضي.

الخاتمة والاستنتاجات

1. حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على ابرز الجوانب التي جعلت الكثير من الدول الغربية تصف اليابان بالمعجزة الاقتصادية إلا وهو استخدام الجانب الاقتصادي كمفتاح لسياسة اليابان الخارجية تجاه الدول الاسيوية فبعد ان كانت هذه الاقطار ترى في اليابان المستعمر الاكبر في المنطقة فتتحاشى التعامل معه اصبحت بعد ذلك تسعى للتعامل معه.
2. هذه السياسة الاقتصادية اليابانية لم تكن لتنجح لولا استغلالها لبعض الظروف الاقليمية والدولية فضلا عن تطورات المشهد السياسي بين اليابان والولايات المتحدة الامريكية ،ومن خلال البحث في هذه الدراسة تم التوصل الى جملة من الاستنتاجات، وهي ان التحالف الأمني بين اليابان والولايات المتحدة الامريكية شكل المضلة الدولية والإقليمية التي احتمت بها اليابان ومكنتها من استخدام وإنجاح سياستها الاقتصادية تجاه جنوب شرق اسيا.
3. إن الفرضية التي تعد القوة العسكرية هي الأساس والوحيد لتوزيع القوة بين دول العالم قد سقطت بعد الحرب العالمية الثانية الى حد كبير وحل محلها القدرة الاقتصادية كعامل فعال ايضا الى جانب العامل العسكري لتوزيع القوة في

(1) Ibid.

النظام الدولي هو الامر الذي ادركته اليابان وعملت جاهدة على تطبيقه في مجال سياستها الخارجية ولاسيما تجاه دول جنوب شرق اسيا.

4. استخدام القدرة الاقتصادية التي تملكها اليابان في تطوير علاقاتها الدولية ولاسيما الاسيوية هو اسلوب جديد على القارة الاسيوية فكانت اليابان هي الاولى اسويا.
5. تمكنت اليابان عن طريق استخدام السياسة الاقتصادية كمنهاج للتعامل في سياستها الخارجية مع الدول الاسيوية ان تزيل غبار السلوك الاستعماري الذي انتهجته اثناء الحرب العالمية الثانية تجاه تلك الدول.
6. لم يكن استخدام اليابان للأسلوب الاقتصادي في السياسة الخارجية وليد الصدفة بل انها استخدمته ايضا قبل الحرب العالمية الثانية عندما رفعت شعار منطقة الازدهار المشترك في اسيا وقامت بتطبيقه باستخدام القوة العسكرية وهو الامر الذي اثبت فشله ولذلك تحاشت اليابان هذه المرة كل ما من شانه توتير العلاقات بينها وبين الدول الاسيوية.
7. ان اهم عوامل نجاح السياسة الاقتصادية اليابانية تجاه دول جنوب شرق اسيا انها انتهجت اسلوب الحياد في كافة المشاكل العسكرية التي حثت في المنطقة.
8. استفادت اليابان من الحرب الكورية والحرب الفيتنامية الامريكية ومرحلة المنافسة بين الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي فساهمت هذه الأحداث في انجاح سياستها الاقتصادية وكذلك انعاش اقتصادها الداخلي.
9. ان استقرار الاوضاع الاقتصادية والسياسية الداخلية في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية انعكس ايجابا على سياستها الاقتصادية الخارجية.
10. لم يكن امام اليابان سوى استخدام الجانب الاقتصادي كأسلوب للتعامل مع الدول الاسيوية لاسيما بعد ان منعتها الولايات المتحدة من تطوير الجانب العسكري الياباني بموجب اتفاقية الامن المعقودة بين الطرفين عام 1951.